نبوّة سيدنا محمد ﷺ:
مسالك إثباتها وردود على اعتراضات منكريها

د. عمر مبركي

أستاذ التعليم العالي مؤهل، دار الحديث الحسنية، جامعة القرويين

ملخص البحث:

يعرض هذا البحث المسَالك الموصلة إلى إثبات نبوّة سيدنا محمد ﷺ، ويجيب عن بعض اعتراضات منكرِيها. ويتكون من مبحثين رئيسين: خُصص الأول للحديث عن مسالك إثبات نبوّة سيدنا محمد ﷺ، وأفرد الثاني للكلام عن الفِرق المنكِرة لنبوته والردّ على اعتراضاتها وشُبَهها. وقد خلص البحث إلى أن تلك الاعتراضات، تدور في الغالب حول التشكيك في وجوده ﷺ، والطعن في معجزاته، وإنكار نَسخ شريعته للشرائع السابقة، وادعاء اختصاصها بالعرب دون غيرهم... كما خلص أيضا إلى أن الرد عليها يكون بالتمسك بحجية التواتر، ونفي استلزام النَّسخ للبَداء والتناقض، وإثبات أن الشريعة الإسلامية جاءت للناس كافة.

الكلمات المفتاحية: النبوة، نبوة محمد ﷺ، منكرو النبوة، الشُّبه.

Abstract:

- This research sheds the light on the ways of proving the prophecy of muhammed peace be upon him.in addition to the refutation of the deniers objections.

- The research consists of two essential parts ;the first one aims to talk about the ways of proving the prophethood of muhammed peace be uopn him.and the second one talks about the deniers sects of the prophethood and the disprovement of their suspictions.

- The paper concludes that the objections rolling around the doubt of his miracles and existence ,as well as the denial of his sharia abrogation to other religious canons and the claiming of its limitation and exclusive only on Arabs without others.

Key words: prophethood,the prophethood of muhammed, deniers of prophethood, suspictions.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد أنكر المشركون نبوة سيدنا محمد ﷺ متمسكين بحُجج متنوعة، منها: أنهم لم يسمعوا بِمثل الذي يدعو إليه من التوحيد في الملّة الآخرة، يقصدون النصرانية، وأن الكلام الذي يتلوه على الناس إنما يتلقاه من الشيطان أو الجِنّي، الذي يتمثل له على صورة جبريل عليه السلام، وأن المعجزات والخوارق التي تظهر على يديه مجرد شعبذة وسِحر، إلى آخر ذلك من الشُّبه والاتهامات التي أرادوا بها تسفيه دعوته ونقض نبوته ﷺ.

وقد استطاع النبي ﷺ أن يقطع دابِر تلك الاتهامات، مستفيدا من حُجج القرآن الكريم القاطعات، وبما عُرِف عنه قَبل البِعثة وبعدها من الصدق والأمانة والبُعد عن مواطن الشُّبهات، فانتشرت دعوته وسادت كلمته وانتشر دينه في المشارق والمغارب. ومع توسع رقعة الدولة الإسلامية واختلاط المسلمين بالثقافات الأخرى، ظهر مرة أخرى من يُنكر أصل النبوة، ويحاول أن يضع قواعد الدين كلها موضع النقد والتشكيك[1]. ومن أشهر هؤلاء: ابن الراوندي الملحد[2]، وأبو بكر بن زكريا الرازي الطبيب[3]، وأبو عيسى الوراق[1] وغيرهم، ممن تلقفوا مقالات البراهمة في إنكار النبوة، وراحوا ينشرونها بين خواص المسلمين وعوامهم.

1- ينظر: في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيقه لإبراهيم مدكور، ص 94.

2- هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الرّوندي، أو الرَّاوندي، أو ابن الرّاوندي، توفي سنة 298 هـ. تحكي كتب التاريخ والتراجم أنه كان متكلما حاذقا على مذهب المعتزلة، ثم ألحد. له تآليف كثيرة، منها: فضيحة المعتزلة، والتاج، وعبث الحكمة، والدامغ للقرآن. وأغلبها في إبطال التوحيد، وجَحد الرسالة، وشتم النبيّين عليهم السلام. (تنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي، ص267/1. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، ص 108/13). ويحتوي كتاب الانتصار لأبي الحسين الخياط المعتزلي، وهو ردٌّ على كتاب فضيحة المعتزلة لابن الرّاوندي، على نصوص ومقتطفات من كلام هذا الأخير. (ينظر: ص 2، 3). كما نعثر في كتاب المنتظم لابن الجوزي على مقتطفات من كتابه الدامغ، الذي خصصه للطعن في القرآن الكريم. (ينظر، ص 10/13. ينظر أيضا: تاريخ الإلحاد في الإسلام لعبد الرحمن بدوي، ص 71).

3- من أكابر الأطباء، قرأ على البلخي الفيلسوف، وكان حَسن المعرفة بالفلسفة والعلوم الدقيقة، غير أن بعض من ترجم ذكر أنه لم يوغل في العِلم الإلهي، مما أدى به إلى انتحال مذاهب سخيفة. (ينظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، ص 414). نَسَبه عبد الرحمن بدوي إلى الإلحاد، بل عَدَّه من كبار الملاحدة الذين ظهروا في المجتمع الإسلامي، حيث أشار إلى أنه

وقد انبرى علماء الأمة على اختلاف مشاربهم وتنوع خلفياتهم المذهبية، للتصدي لأفكار هؤلاء، فضمّنوا كُتبهم العقدية أبحاثا نفيسة تدور على إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، والانتصار لها، والرّد على اعتراضات منكريها.

ويهدف هذا البحث إلى استثمار ما ورَد في بعض تلك الكتب، للإجابة عن الأسئلة الآتية: **ما هي المسالك التي اعتمد عليها علماء العقيدة في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ؟ وما أبرز الفِرق المعترضة على نبوّته ﷺ؟ وكيف أجاب العلماء عن شُبهها واعتراضاتِها؟**

وقد اقتضت هذه الأسئلة تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسين. خُصص الأول للحديث عن مسالك إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ، وأفرد الثاني للكلام عن الفِرق المنكرة لنبوّته والرد على اعتراضاتها.

وقد استعان البحث بالمنهجين الوصفي والتحليلي، اللذين يقومان على النظر في المصادر الرئيسة، واستخلاص ما تتضمنه من تقريرات؛ لها علاقة بطرق إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ، ووصفها وصفا مختصرا، وتحليلها تحليلا قاصدا، يخدم أهداف البحث وغاياته.

وقبل الشروع في الإجابة عن الأسئلة التي تقدمت، نشير إلى أنّا استفدنا من بعض الدراسات والأبحاث المتصلة بالموضوع. منها:

- "**منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال على النبوة والرد على المخالفين**" لأحمد بن محمد بن حاسن القرشي[2]: تناول المؤلف في هذا البحث ماهية النبوة وحقيقتها، وأفرد بابا لمصادر الاستدلال المعتبرة عند

=

كان يؤمن بإله حكيم، ولكنه لا يؤمن بالنبوة والأديان! (ينظر: تاريخ الإلحاد في الإسلام، ص 176). وقد عوّل بدوي في الجزم بنسبة إبطال النبوة للرازي، على بعض النصوص التي ورَدت في رسائله الفلسفية، والتي تتضمن تمجيدا للعقل وإعلاء لمكانته، وعلى بعض الفصول المستخرجة من كتاب أعلام النبوة لأبي حاتم الرازي، والتي يُقال إنه كتبها للرد على أبي زكريا. وأمثال هذه المستندات لا تكفي للقطع والجزم في مثل هذا الموضوع الخطير! وقد اعترف بدوي نفسه، بصعوبة تقديم صورة صادقة عن مذهب الرجل، لعدم توفر نصوصه الأصلية. (ينظر: تاريخ الإلحاد في الإسلام، ص 165).

1- هو محمد بن هارون أبو عيسى الوراق (247 هـ)، له تصانيف كثيرة في عِلم المقالات. وقد ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالاته، أنه انتحل مذهب الرافضة، وألف لهم كتبا في نصرة مذهبهم في الإمامة. (ينظر: مقالات الإسلاميين، ص 64). وذكر ابن الخياط المعتزلي أنه كان على مذهب المعتزلة، ثم طردوه بعد أن ألحد واعتقد القول بقِدم الاثنين، وذكر أيضا؛ أنه كان تلميذا لابن الرواندي، وأنه هو من أخرجه من الاعتزال إلى الكفر. (تاريخ الإلحاد في الإسلام لعبد الرحمن بدوي، ص 152).

2- رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم العقيدة، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، تحت إشراف عيسى بن عبد الله السعدي، نوقشت بتاريخ 1429/4/13 هـ.

السلف كالوحي والإجماع والفطرة والعقل. غير أن أهم ما يتصل في هذا البحث بموضوعنا ما جاء في الباب الرابع منه، المخصص لطرق الاستدلال على النبوة. ويلاحظ على ما تضمنه هذا الباب، أن صاحبه لم يستفد من بعض المصنفات العقدية المهمة التي تناولت هذه الطرق، كما أنه أغفل ذِكر بعض المسالك الدالة على نبوة سيدنا محمد ﷺ.

- "**إظهار الحق**" لرحمت الله بن خليل الهندي: خَصص المؤلف كتابه هذا؛ لأمهات المسائل التي شَجر فيها النزاع بين المسلمين والمسيحيين. وقد جعله في خمسة أبواب، يهمنا منها الباب السادس المخصص لمسالك إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ، وقد حصرها في أربعة هي: معجزاته، وأخلاقه وأوصافه، وما اشتملت عليه شريعته الغراء، وإخبار الأنبياء المتقدمين عليه. ولا شك أن الأبحاث التي تضمنها هذا الكتاب غاية في الدقة والنَّفاسة، إلا أنه أغفل ذِكر بعض المسالك الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ.

-"**شُبه المستشرقين حول النبوة والدعوة: عرض ونقد**" لمحمد زين العابدين محمد الطشو[1]: يَرُدّ هذا الكتاب على شُبهات المستشرقين حول القرآن الكريم والسنة النبوية، كالقول بوجود التَّكرار والتناقض فيهما، والطعن في إعجاز القرآن ومصدره الإلهي، وادعاء أن السنة منقولة من الأمم السابقة، والتشكيك في الوحي ونسبتِه إلى الكَهانة والشعبذة، ونِسبة النقائص لنبينا الكريم ﷺ. وقد بذل المؤلف جُهدا كبيرا في تفنيد هذه الشُّبه، إلا أنه لم يستفد هو الآخر من الأبحاث النفيسة التي أوردها علماء العقيدة في كتبهم، حيث لم يعتمد في بحثه هذا، إلا على كتابين عقديين اثنين، هما: "**الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**" للجويني، و"**تحفة المريد على جوهرة التوحيد**" للبيجوري.

لقد حاولنا جَبر الخَلل الذي وقع في بعض هذه الدراسات، وذلك بتوسيع دائرة بحثنا لتشمل مصادر عقدية مهمة لم تعتمدها، وإضافة مسالك أخرى، ذَهلت عنها أو أغفلتها. واقتصرنا فيه على دراسة الاعتراضات الموجهة رأسا لنبوة نبينا ﷺ[2].

1- رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، تحت إشراف الدكتور عمارة نجيب، 1413 هـ.

2- المقصود: أنّا اقتصرنا في هذا البحث على دراسة نماذج من الاعتراضات التي رام أصحابها نَزع صفة النبوة عن نبينا محمد ﷺ، ولم نتعرض لتلك التي تناولت مسائل من سيرته، أو انصبّت على القدح في معجزة القرآن الكريم، ووصمه بالاضطراب والتناقض.

المبحث الأول: مسالك إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ

اعتمد العلماء في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ على مسالك متنوعة، نذكر من أهمها:

المسلك الأول: معجزاته ﷺ

يرى علماء العقيدة أن الدليل على صدق نبوة سيدنا محمد ﷺ؛ ما ظهر على يده من المعجزات القاهرة والحُجج النيرة الخارجة عما عليه العادة وتركيب الطبيعة كالقرآن الكريم، الذي عجزت العرب قاطبة عن معارضته بمثله مع حرصهم على تكذيبه، وكذلك سائر معجزاته مثل: انشقاق القمر، وحنين الجذع، وتسبيح الحصى في يده، وإشباع الخلق الكثير من الطعام اليسير، وإقبال الشجر عليه، ونحو ذلك.

فهذه الأمور المخالفة لما جرت عليه الطبيعة، الخارقة لنواميس الكون، تدل دلالة قاطعة على صدق نبوته، لأن الله تعالى لا يُنقض العادات ولا يُظهر المعجزات إلا للدلالة على صِدق صاحبها، ووجوب الإقرار بنبوته، والخضوع لطاعته والانقياد لأوامره(1).

وقد صاغ الآمدي هذا المسلك، على شكل قياس منطقي ينتهي إلى نتيجة يقينية. قال: "والذي يدل على كونه رسولا من عند الله تعالى، أن نقول: إن محمدا كان موجودا، وإنه ادعى الرسالة عن الله عز وجل، وإنه ظهرت المعجزات على يده، وإنه قد تحدى بها، ولم يوجد لها مُعارض فكان رسولا"(2).

يتحصل من قول الآمدي أن هذا الطريق يقوم على أربع مقدمات هي:

المقدمة الأولى: أن محمدا ﷺ كان موجودا، وأنه ادعى الرسالة. وهذه مقدمة ضرورية مستفادة من التواتر المفيد للقطع، دليل ذلك: أن من أنكره، كمن أنكر الأخبار المتواترة تواترا قطعيا؛ كوجود دولة الفرس ودولة الروم وبغداد ومكة وغيرها من الحواضر، ومن أنكر ذلك فلا اعتبار بكلامه ولا حُجة في إنكاره(3).

المقدمة الثانية: أن المعجزات ظهرت على يده، وعلى وفق دعواه. وتتقرر هذه المقدمة بما ظهر على يديه من الآيات والخوارق الكثيرة، والتي تخرج عن العد والحصر، ومن جملتها القرآن الكريم.

1- ينظر: أصول الدين لأبي منصور البغدادي، ص 62. الأربعين في أصول الدين لفخر الدين الرازي، ص 75/2. أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي، ص 68/4. نهاية الأقدام في علم الكلام لعبد الكريم الشهرستاني، ص 441. المطالب العالية من العلم الإلهي لفخر الدين الرازي: 103/8. النبوات لتقي الدين بن تيمية، ص 884/2. شرح المقاصد للتفتازاني، ص 19/5.

2- أبكار الأفكار، ص 68/4. ينظر أيضا: الأربعين في أصول الدين، ص 75/2.

3- ينظر: أبكار الأفكار، ص: 68/4.

المقدمة الثالثة: أنه ﷺ تحدى الخلائق بالقرآن وأعجزهم عن الإتيان بمثله، قال تعالى: ﴿**قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَاتو بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَاتونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾ (الإسراء، آية 88). وهذه المقدمة ثابتة بالتواتر القطعي، لأن التعجيز شاع واشتهر اشتهارا لا يمكن إنكاره، ومن أنكره كمن أنكر وجود مكة وبغداد وغيرهما[1].

المقدمة الرابعة: أن خصومه لم يَقدروا على معارضة معجزاته، فقد تحدى الخَلق عامة والعرب خاصة عن أن يأتوا بمثله، لكنهم عجزوا عن المعارضة قطعا.

يَلزم من هذه المقدمات الثابتة بالتواتر القطعي؛ أن يكون محمد رسولا من عند الله تعالى، وبيان ذلك: أن الخَلق ليسوا قادرين على خرق العوائد والإتيان بالمعجزات والآيات، لأن قُدرهم قاصرة، فدل ذلك على أنها فعل من أفعال الله تعالى، خَلقه عقيب دعوى المدَّعِي للرسالة، وخلق المعجزة عقيب الدعوى يدل قطعا على تصديق المدَّعِي[2].

ولبيان هذا المسلك، أي دلالة المعجزة على النبوة، ضرب بعض العلماء مَثَلا لذلك؛ بالملِك العظيم الذي يجلس على كرسيه، فقام واحد من أهل مملكته، "وقال: إني رسول هذا الملِك إلى أهل مملكته، ثم قال: يا أيها الملِك إن كنت صادقا في هذه الدعوى، فافعل شيئا يخالف عادتك. فإذا فعل ذلك الملِك في تلك الساعة فعلا يخالف عادته، علِم الحاضرون بالضرورة: أنه إنما فعل ذلك لأجل تصديق ذلك المدّعي، فهكذا هنا: (فإن) محمدا ﷺ قال: يا أيها الناس إني رسول الله إليكم. ثم قال: يا إلهي إن كنتُ صادقا في هذه الدعوى، فاجعل القمر منشقّا بنصفين، فإذا انشق، علِم كل واحد بالضرورة: أنه تعالى إنما شقّه بنصفين لأجل تصديقه. فثَبت: أن خلق المعجزة على وفق الدّعوى تصديق من الله لذلك المدّعي، وكل من صدّقه الله تعالى فهو صادق"[3].

ويُصرح جمهور المتكلمين بأن هذا المسلك هو الذي عليه الاعتماد في إثبات النبوة عامة، بل إن الجويني قرر في **الإرشاد**؛ أنه لا يمكن نَصب دليل آخر على النبوة سوى المعجزة. قال: "فإنْ قيل: هل في المقدور نصب دليل على صدق النبي غير المعجزة؟ قلنا: ذلك غير ممكن، فإن ما يُقدّر دليلا على الصدق لا يخلو: إما أن يكون معتادا، وإما أن يكون خارقا للعادة. فإن كان معتادا، يستوي فيه البر والفاجر، فيستحيل كونه دليلا. وإن كان

1- ينظر: المصدر نفسه، ص 86/4.

2- ينظر: الأربعين في أصول الدين، ص 87/2.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص 97/2.

خارقا للعادة، يستحيل كونه دليلا دون أن يتعلق بدعوى النبي، إذ كل خارق للعادة يجوز تقدير وجوده ابتداء من فِعل الله تعالى، فإذا لم يكن بد من تعلقه بالدعوى، فهو المعجزة بعينها"[1].

ويرى المقترَح (ت 612 هـ) أن دعوى الجويني عدم إمكان نَصب دليل آخر على صِدق الرسول غير المعجزة، يَرِد عليه: أن الأجناس وأوصافها غير منحصرة، فيجوز أن يكون ثمة جنس لم نطلع عليه، إذا وُجد دل على صِدق النبي لذاته، فعدم اطلاعنا على ذلك النوع لا يلزم منه عدم وجوده[2].

غير أن المقترح نفسه سرعان ما أجاب عن هذا الاعتراض الذي أورده على كلام الجويني وغيره، بقوله: "وجوابه: أن ذلك المعلوم وإن جهلت حقيقته، فلا يخلو إما أن يكون معتادا أو غير معتاد، وإذا انتفت الدلالة في المعتاد انحصرت في غير المعتاد، وشرط دلالته سبق الدعوى، فهو المعجزة"[3].

وحاصل القول، إن هذا المسلك هو الطريق الأول الذي عليه عادة أرباب الملل والنِّحل قاطبة في إثبات النبوة عامة، وهو عمدة المتكلمين في إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، وفي إلزام المعاندين المنكِرين لها، وأما ما سواه من المسالك فهي عندهم للتأكيد والتتميم والتعضيد[4].

المسلك الثاني: الاستدلال بأحوال النبي ﷺ

أي الاستدلال بأحوال نبينا محمد ﷺ وأخلاقه وأفعاله وأحكامه وسيرته قبل النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها على صدقه في دعوى الرسالة[5]، فإن من نَظر في كل ذلك تيقن قطعا في كونه رسولا ومبعوثا من عند الله تعالى، وهذه طريقة اختارها الجاحظ كما صرح بذلك الرازي في **المحصّل**[6]، وارتضاها أبو حامد الغزالي في كتابه **المنقذ من الضلال**، قال: "فإن وقع لك الشك في شخص معين، أنه نبي أم لا؟ فلا يحصل اليقين إلا بمعرفة أحواله، إما بالمشاهدة، أو بالتواتر والتسامع، فإنك إذا عرفت الطب والفقه، يمكنك أن تعرف الفقهاء والأطباء

1- الإرشاد على قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني، ص 331. ينظر أيضا: شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني، ص: 19/5.

2- ينظر: شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد للمقترح، ص 807/2.

3- ينظر: المصدر نفسه.

4- ينظر: المطالب العالية، ص 103/8. شرح المقاصد، ص 40/5.

5- يطلق ابن تيمية على هذا الدليل المسلك الشخصي، ويقصد به الاستدلال على صدق نبوته، بما يظهر من أحواله قبل البعثة وبعدها، فإن من تأمل في ذلك تحَصّل له صِدق نبينا ﷺ. ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية، ص 143.

6- ينظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين لفخر الدين الرازي، ص 208.

بمشاهدة أحوالهم، وسماع أقوالهم، وإنْ لم تشاهدهم، ولا تعجز أيضا عن معرفة كون الشافعي رحمه الله فقيها، وكون جالينوس طبيبا، معرفة بالحقيقة لا بالتقليد عن الغير. بل بأن تتعلم شيئاً من الفقه والطب وتطالع كتبهما وتصانيفهما، فيحصل لك علم ضروري بحالهما. فكذلك إذا فهمت معنى النبوة، فأكثرت النظر في القرآن والأخبار، يحصل لك العلم الضروري بكونه ﷺ على أعلى درجات النبوة"[1].

ويُضيف أبو حامد أن المسلك الأول، أي الاستدلال بالمعجزات على النبوة، مسلك مخوف ومليء بالشُّبه، لأن الاكتفاء بالمعجزات وحدها؛ كشق القمر وقلب العصا ثعبانا، من غير أن تُضم إليها قرائن وأمارات أخرى، ربما يَظن الظان أنّها مجرد سِحر أو تخييل، أو أن ذلك من الله تعالى إضلال. ولذلك فإن المسلك القوي والطريق الآمن في نظره؛ الاعتبار بأحواله قبل مبعثه وبعده، فإن ذلك يُزيل الشك في النبوة، ويدرأ عنها الشُّبهات، ويُفضي إلى اليقين بصحتها[2].

لقد استفاض العلماء في ذكر أحواله ﷺ قبل البعثة وحال الدعوة، والتي تدل في مجموعها على صِدقه في دعواه، من ذلك:

– أنه عليه السلام لم يكذب قط لا في أمور الدين ولا في أمور الدنيا، ومما يدل على ذلك أن خصومه شهدوا بذلك واعترفوا به. فقد جاء في الأخبار أنه ﷺ لما أُمر بالجهر بالدعوة، "صعد على الصفا، فجعل يُنادي بطون قريش.. فقال: «**أَرَأَيْتَكُم لَو أَخْبَرْتُكُم أَنَّ خَيْلاً بالوَادِي تُرِيد أَنْ تُغِير عَلَيْكُم، أَكُنْتُم مُصَدِّقِيّ؟ قَالُوا: نَعَم، مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ إلاّ صِدْقاً، وفي رواية: مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبا**»[3].

– أنه عليه الصلاة والسلام تحمل من أجل تبليغ الرسالة وأداء الأمانة التي كُلِّف بها، ألوانا من المشاق وصنوفا من العذاب، ولم تلِن عزيمته ولم تفتر، ثم إنه لما نصره الله تعالى على أعدائه نصرا مؤزرا، وسادت دعوته، وتوسعت دولته، وحُملت إليه الأموال الكثيرة، ودانت له جزيرة العرب بأسرها، لم يتغير عما كان عليه من الأخلاق الرفيعة والعطف على الفقراء والمساكين، وبقي من أول عمره إلى آخره على طريقة واحدة في تساوي الأخلاق[4].

1- المنقذ من الضلال (ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي)، ص 600.

2- ينظر: المصدر نفسه.

3- صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب (وأنذر عشيرتك الأقربين واخفض جناحك) (الشعراء: 215)، رقم: 4770. صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: (وأنذر عشيرتك الأقربين)، رقم: 355.

4- ينظر: شرح المواقف للإيجي للسيد الشريف الجرجاني، ص 83/8، 84.

- أنه ﷺ بلغ الغاية في الأخلاق الرفيعة والسلوك القويم، قبل الدعوة وبعدها، فقد عُرِف عنه أنه كان يصل الرَّحم، ويحمل الكلّ، ويكسب المعدوم، ويقري الضيف، ويعين على نوائب الحق[1]. وقد عبّرت عائشة رضي الله عنها عن تمام أخلاقه، بكلام جامع مختصر، فقالت: «**كَانَ خُلُقُه القُرْآنُ**»[2]. فهذه الأخلاق الرفيعة والمحاسن العَلِيَّة، يجزم العقل السديد بأنها لا يمكن أن تجتمع إلا لنبي[3].

- أنه ﷺ كان عديم الالتفات إلى زخارف الدنيا، حتى إن قريشا عرضوا عليه المال والزوجة والرياسة ليترك دعواه فلم يلتفت إليهم. فقد اجتمع أشراف قريش وقادتها منهم: عتبة بن ربيعة، وأبو سفيان بن حرب، والنضر ابن الحارث، والوليد بن المغيرة، وأجمعوا أمرهم على أن يساوموه نظير التنازل عن بعض الحق الذي يدعو إليه. ولم يلتفت لمساوماتهم ولم يَلِن لإغراءاتهم، وأعلن لهم ذلك بكل ثبات. فقال: «**مَا جِئْتُ بِمَا جِئْتُكُم بِهِ أَطْلُبُ أَمْوَالَكُم، وَلا الشَّرَفَ فِيكُم، ولا المُلْكَ عَلَيْكُم، وَلَكِنَّ الله بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ رَسُولا، وَأَنْزَلَ عَلَيّ كِتَابًا، وَأَمَرَنِي أَنْ أَكُونَ لَكُمْ بَشِيرا وَنَذِيراً، فَبَلَّغْتُكُم رِسَالاَتِ رَبِّي، وَنَصَحْتُ لَكُم، فَإِنْ تَقْبَلُوا مِنِّي مَا جِئْتُكُم بِهِ، فَهُو حَظُّكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَإِنْ تَرُدُّوهُ عَلَيَّ أَصْبِرُ لِأَمْرِ اللَّهِ حَتَى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنِي وَبَيْنَكُم**»[4].

- ما اشتملت عليه شريعته من أحكام العقائد والمعاملات والعبادات والسياسات، وما حوته من دقائق الحِكم وجليل المعاني وبديع العلوم، فمَن نَظر في كل ذلك علِم أنها ليست إلا وضعا إلهيا ووحيا سماويا، وأن المبعوث بها ليس إلا نبيّا[5].

- أنه تصدى مع ضعفه بادئ الأمر لأكاسرة الأرض وجبابرته، وظهر دينه على سائر الأديان، وانتشر في الآفاق والأقطار، من غير أن تَقدر الأعداء مع كثرة عددهم وعدّتهم، أن يقفوا في وجهه، وأن يُطفئوا نوره، فدل ذلك على أنه كان بعون إلهي ومدد رباني وتأييد سماوي[6].

1- صحيح البخاري: كتاب بدء الوحي، كيف بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم 3. صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم: 252.

2- صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، رقم: 746. وأخرجه أحمد في المسند واللفظ له: 148/41.

3- ينظر: شرح المقاصد، ص 40/5.

4- السيرة النبوية لابن هشام، ص 296/1.

5- ينظر: شرح المقاصد، ص 40/5.

6- ينظر: المصدر نفسه.

وقد وردت الإشارة إلى هذا المسلك في غير ما آية من القرآن الكريم، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلاَ تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لاَّرْتَابَ الْمُبْطِلُون**﴾ [العنكبوت، آية 4].

والشاهد منه: أن من عرف أحوال النبي ﷺ قبل البعثة وأحوال قومه، علِم أنه كان أميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يحفظ كتابا من الكتب المنزلة ولا غيرها، وعلِم أيضا أن قريشا ومن دان بدينها لم يكن لها شيء من الإحاطة بالعلوم الإلهية، فمن عرف ذلك انتهى إلى أن ما جاء به حاصل له من جهة الوحي(1).

- قوله تعالى: ﴿**قُل لَّوْ شَاء اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُون**﴾ (يونس، آية 16).

ووجه الدلالة من الآية: أن الرسول ﷺ احتج على المشركين بأنه مكث فيهم أربعين سنة قبل أن ينزل القرآن عليه، فلو كان منتحلا له، كان قد انتحله في أيام شبابه وحداثته، وقبل الوقت الذي تلاه عليهم(2).

والحاصل أن من تأمل في أحواله ﷺ وصفاته، مع التزام الإنصاف والتجرد عن الهوى والتعصب، ينتهي بعقله إلى أن محمدا ﷺ صادق فيما يدعيه من إرسال الله له ونزول الوحي إليه، "وإن لم يقم على ذلك أية معجزة ولا دلالة قاطعة، فكيف وقد اجتمع في حقه من أنواع الأعلام والآيات، وأقسام الدلائل والمعجزات ما لم يساويه فيه أحد ممن تقدم من الأنبياء والرسل"(3).

وقد سلك بعض النُبهاء والنظار هذه الطريق، فانتهى بهم المطاف إلى استيقان صدق نبوة المصطفى ﷺ. فها هو عبد الله بن سلام رضي الله عنه يحكي مشهد قدوم النبي ﷺ المدينة، فجاء مع الناس لينظر إليه، فلما استبان وجه رسول الله ﷺ عَرف، أي عبد الله، أن وجهه ليس بوجه كَذَّاب(4). وها هو هرقل، قيصر دولة

1- ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لجار الله الزمخشري، ص 29/1. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي، ص 352/13. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية، ص 338/5، 339. التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الغرناطي، ص 127/2.

2- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري، ص 41/15. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية المعطلة لابن قيم الجوزية، ص 471/2، 472.

3- تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين النسفي: 706/2.

4- أخرجه الترمذي في سننه: 652/4، وابن ماجه في سننه 397/4، وأحمد في المسند: 201/39.

الروم، يسأل أبا سفيان عن أوصاف رسول الله ونسبه وأحواله وأخلاقه وشِيمه، وبعد أن تأمل في ذلك كلِّه، خلص إلى أنه نبي مبعوث من الله تعالى حقّا وصدقا[1].

المسلك الثالث: حاجة الناس إلى النبوة في زمانه

يرى أصحاب هذا المسلك، أن الأمر كيفما كان لا يُحكم عليه في حد ذاته بالقبول أو الرفض، إلا إذا كان مستحيل الثُبوت ممتنع الوجود، أو نادرا مستغربا في ذاته ولا يقبله زمانه، أو يمكن الاستغناء عنه لأن الحاجة إليه منعدمة. والأمر الذي ادعاه نبينا ﷺ مباين لكل ما ذكر مباينة تامة. فإن أمره لم يكن مستغربا مستبعدا، بل كان جاريا على العادة وعلى سنن الأمور المستفيضة، والأمر إذا كان على هذا النحو فلا ينبغي على العاقل رده في أول وهلة. ولذلك علَّم الله نبيه ﷺ أن يحاجّ منكِري نبوته؛ بأن دعوته لم تكن بِدْعا من الدعوات السابقة، وأن حكمة الله تعالى تقتضي أن يرسل للناس رُسلا تترى لإنقاذهم مما هم عليه من الكفر[2]. قال تعالى: ﴿**قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ**﴾ [الأحقاف:9].

لقد كان مجيء نبينا محمدا ﷺ في وقت كان الناس في أمس الحاجة إلى من ينظم أمورهم، ويهديهم إلى الصراط المستقيم، وينقذهم من ظلمات الشرك، وينتشلهم من دركات الجهل، لأنهم كانوا في زمن فَترة من الرسل واختلال الدُول، وانتشار الفساد، واشتغال الناس بتعظيم النيران وعبادة الأصنام، وغير ذلك من صنوف الضلال[3].

ولما كان مجيء نبينا محمد ﷺ والعالَم على هذه الحالة المزرية، فإنه لا مناص للعاقل من أن يبادر إلى قبول دعوته، ويسارع إلى الإذعان لما جاء به. يؤيد ذلك: أن الناس لم يكونوا في ذلك الزمان في حاجة إلى من يَدلهم على خالقهم فقط، بل كانوا أيضا في أمس الحاجة إلى من ينظم أمور معاشهم ويسوسهم سياسة عادلة، ويقبض على يد القوي، وينصر المظلوم، ويؤمن الطرق، في وقت عَمَّت فيه الفوضى بسبب تضعضع أركان الإمبراطوريات والممالك القديمة كمملكة فارس واليمن والغساسنة[4]. وقد ظل الناس حين ضعف هذه المماليك، "خائفين وجِلين طالبين من الله تعالى الفرَج، مقْسِمين ﴿**بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الأُمَمِ**﴾

1- ينظر: البداية والنهاية لابن كثير، ص 300/4.

2- ينظر: تبصرة الأدلة، ص 704/2.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص 704/2، 705. شرح المقاصد، ص 40/5.

4- ينظر: تبصرة الأدلة، ص 739/2، 740.

(فاطر، آية 42)، فرحِم الله تعالى خَلْقه وبعث إليهم محمدا نبيه، وبدّلهم من بعد خوفهم أمنا، وبعد اضطراب أمورهم واختلاف أحوالهم سكونا وطمأنينة، وبعد انتشار الظلم في الخليقة.. عدلا وإنصافا"[1].

المسلك الرابع: قدرة النبي على تكميل الناقصين

يعد فخر الدين الرازي من أبرز العلماء الذين اعتمدوا هذا المسلك في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ، وسنحاول أن نبين صورة مسلكه هذا من خلال العناصر الآتية:

أولا – نقد الرازي لمسالك المتكلمين في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ:

يذهب الفخر الرازي، في كتابيه **المحصَّل** و**المطالب العالية**، إلى أن المسالك التي تمسك بها العلماء في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ، لا تُنتج سوى الظن الذي لا يُغني من الحق شيئا، وأن بعضها تَرِد عليه الشُّكوك والشُّبه. فمسلك المعجزة الذي هو عمدة المتكلمين في هذا الباب تعترضه شُبه كثيرة، منها: أن المعترِض قد يقول: إن النبي الذي ادعى النبوة وظَهر الخارق على يده، ربما يتعاطى أشياء هي التي تُحدث تلك الآثار الغريبة، أو لعل ذلك إنما حصل له بمعونة الجِنّ أو الشياطين، أو لعل ذلك كرامة لولي أو معجزة لنبي آخر في طرف آخر من أطراف العالَم[2]، إلى آخر ذلك من الاحتمالات التي تقدح على زعمه في هذا المسلك.

أما المثال الذي يتكرر في كُتب المتكلمين، والذي يسوقونه في معرض إثبات النبوة[3]، فهو في نظر الرازي مثال في غاية الضعف. ووجه ضعفه: أنه لا يدل قطعا على صدق المدَّعي، "لأنه ربما قام الملِك العظيم في ذلك الوقت لحدوث ألم في بطنه، أو شاهد شيئا فخاف، أو تذكَّر أمرا فقام طلبا له"[4]. وأضاف أن هذا المثال قياس، ومعلوم أن "القياس المؤيد بالجامع لا يفيد إلا الظّن، فكيف بهذا القياس الخالي عن الجامع!"[5].

وأما الدليل الثاني؛ وهو الاستدلال بمحاسن أحوال نبينا محمد ﷺ على ثبوت نبوته، فضعيف أيضا في نظر الرازي، لأنه لا يدل على النبوة بالضرورة، وإنما فقط على كونه إنسانا متميزا عن غيره بأنواع من الفضائل

1- ينظر: المصدر نفسه، ص 740/2، 741.

2- ينظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص 210، 211.

3- وهو أنهم يمثلون للنبي بالرسول الذي يقول في حضرة الملِك: إنّي رسولك إلى هؤلاء، فيؤيده الملِك بإظهار معجزة من المعجزات. وقد تقدم هذا المثال عند حديثنا عن المسلك الأول.

4- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص 211.

5- ينظر: المصدر نفسه، ص 210.

والأخلاق، ولا يُستبعد أن يظهر ذلك على بعض أفاضل الحكماء، الذين نَقل عنهم الناس أمورا عجيبة في الأخلاق والعلوم[1].

وأما الدليل الثالث، وهو الاستدلال بما جاء في التوراة والإنجيل على ثبوت نبوته[2]، فإنه ليس دليلا قويا يُعتد به في نظره، لأن تلك الكتب لم تُذكر فيها صفة النبي محمد ﷺ تفصيلا، وإنما ذكرت أوصافه مجملة من غير تصريح بالزمان الذي سيأتي فيه ولا المكان الذي سيخرج فيه، ولا الأوصاف التي يتصف بها. فربما كان المقصود مما ذُكر فيها الدلالة على ظهور إنسان فاضل شريف. وحتى إن دَلَّ ما جاء فيها على النبوة، فقد يقول المعترض: إنه لا يدل على نبوة نبيكم، إذ ربما كان المشار إليه إنسانا آخر[3]!

وبالجملة فإن تلك المسالك كلّها، في تصور الرازي، لا تُنتج اليقين المطلوب في مثل هذه الأبحاث العلمية، ولذلك فإنها لا تصلح إلا لتتميم المسلك الذي ارتضاه، وهو "قدرة النبي على تكميل النّاقصين".

ثانيا – صورة المسلك الذي ارتضاه الفخر الرازي:

يقرر الفخر الرازي أن هذا المسلك أقرب إلى العقل والشُّبهات فيه أقل. وصورته: أن نبينا محمدا ﷺ ادعى النبوة بين قوم لا كتاب لهم، قوم مُعرِضين عن الحق، معتكفين إما على عبادة الأوثان كمشركي العرب، وإما على التشبيه كاليهود، وإما على التثليث كالنصارى. ثم مكث فيهم مدة من الزمن، فأنقذهم مما هم فيه من سوء الأخلاق والعقائد الزائفة، ورباهم على مكارم الأخلاق، وأكمل قوتهم النظرية بالعقائد الحقة، وأتمّ قوتهم العملية بالأعمال الصالحة. ولا معنى للنبوة إلا ذلك، فالنبي هو الذي يكمل النفوس الناقصة، ويعالج الأمراض القلبية التي هي غالبة على أكثر النفوس، فوجب القطع بكونه نبيا[4].

وقد بنى الرازي هذا الدليل على خمس مقدمات على النحو الآتي:

المقدمة الأولى: أن كمال الإنسان محصور في أمرين؛ الأول: "أن تصير قوته النظرية كاملة؛ بحيث تتجلى فيها صور الأشياء وحقائقها تجليا كاملا تاما، مبرأ من الخطأ والزلل. والثاني: أن تصير قوته العملية كاملة؛ بحيث يحصل لصاحبها ملَكة، يَقدر بها على الإتيان بالأعمال الصالحة"[5]. والمقصود "بالأعمال الصالحة: الأحوال التي

1- ينظر: المصدر نفسه، ص 211.

2- سيأتي الحديث عن هذا المسلك.

3- ينظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، 211.

4- ينظر: شرح المواقف، ص 8/ 285. المطالب العالية، ص 103/8.

5- المطالب العالية، ص 104/8.

توجب النفرة عن السعادات البدنية، وتوجب الرغبة في عالم الآخرة"[1]. ويرى الفخر أن هذه مقدمة أطبق على صحتها الأنبياء والحكماء والعقلاء[2].

المقدمة الثانية: أن الناس ينقسمون بحسب هاتين القوتين النظرية والعملية، إلى ثلاثة أقسام: أحدهما: الناقصون فيهما، وهم عامة الخلق. ثانيهما: الكاملون فيهما، لكنهم لا يقدرون على علاج الناقصين وهم الأولياء. وثالثهما: الكاملون في هاتين القوتين ويقدرون على علاج الناقصين ونقلهم من حضيض النقصان إلى ذروة الكمال؛ وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[3].

المقدمة الثالثة: أن درجات النقصان والكمال في القوتين النظرية والعلمية متفاوتة: شدة وضعفا، قلة وكثرة[4].

المقدمة الرابعة: أن النقصان وإن كان عاما في الناس، إلا أنه لا بد أن يوجد فيهم شخص كامل بعيد عن النقصان. تدل على هذه المقدمة أمور منها: أنه لما ثبت في المقدمة الثالثة أن الخلق يتفاوتون في درجات النقصان والكمال، بحيث نرى أشخاصا بلغوا في جانب النقصان وقِلة الفهم إلى حيث قاربوا البهائم، فكذلك لا بد أن يوجد منهم أشخاص كاملون فاضلون، ولا بد أن يوجد فيما بينهم شخص يكون أكملهم وأفضلهم في القوّتين النظرية والعملية، وهو يكون في آخر مراتب الإنسانية وأول مراتب الملكية. ولا يخلو كل وقت من مثل هذا الشخص الموصوف بالكمال، ثم إنه لا بد أن يأتي مع الأوقات المتلاحقة، دَوْر يكون فيه شخص واحد أفضل وأكمل من جميع أولئك الكُمَّل، وذلك الشخص هو الرسول والنّبي المكرَّم، وهو لا يظهر إلا مرة واحدة في ألف سنة أو أكثر أو أقل[5].

المقدمة الخامسة: أن ذلك الإنسان الكامل يكون في أعلى مراتب البشرية، وإذا علمنا أن كل نوع يتصل بأول النوع الذي هو أشرف منه، والأشرف من النوع البشري هم الملائكة، فيكون آخر البشرية متصلا بأول الملكية، فذلك الإنسان الكامل يكون متصلا بعالم الملائكة ومختلطا بهم، ومتصفا بما يناسب صفات هذا العالَم كالبراءة عن العلائق الجسمانية والاستيلاء على عالم الأجسام، والانجذاب الشديد إلى الروحانيات، فتكون قوته

1- المصدر نفسه.

2- ينظر: المصدر نفسه.

3- ينظر: المصدر نفسه.

4- ينظر: المصدر نفسه.

5- ينظر: المطالب العالية، ص 104/8، 105.

النظرية مستكملة بالمعارف الإلهية، وتكون قوته العملية مؤثرة في أجسام هذا العالم بأنواع التصرفات، وذلك هو المراد بالمعجزات. فإذا فرغ من هذين المقامين تكون قوته الروحانية مؤثرة في تكميل أرواح الناقصين وكمالها[1].

ينتج من هذه المقدمات؛ أن كمال النفوس لا يكون إلا بالإقبال على الحق والإعراض عن الخَلق، فكل من دعا إلى ذلك فهو النبي الصادق[2].

ثالثا – التأصيل القرآني لمسلك الرازي:

يذهب فخر الدين الرازي إلى أن نصوص القرآن العظيم، دلت على أن هذا الطريق الذي ارتضاه في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ هو الطريق الأكمل والأفضل في إثبات النبوة، وساق بعض النصوص من القرآن الكريم، وفسرها على نحو يُظهر صحة مسلكه هذا، وذلك على النحو الآتي:

أ – حكى الله تعالى عن الكفار أنهم طلبوا من النبي ﷺ أن يُظهر لهم المعجزات، ليؤمنوا به ويصدقوه. قال تعالى: ﴿**وَقَالُواْ لَن نُّومن لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الاَرْضِ يَنبُوعًا**﴾ [الإسراء، آية 90]. ثم إن الله تعالى قال لنبيه: ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَرًا رَّسُولا**﴾ [الإسراء، آية 93].

والمعنى الذي استنبطه الفخر الرازي من هذا الجواب أن: "كون الشخص إنسانا موصوفا بالرسالة معناه: كونه كاملا في قوته النظرية والعملية، وقادرا على معالجة الناقصين في هاتين القوتين، وليس من شرط حصول هذه الصفة كونه قادرا على الأحوال التي طلبتموها مني"[3].

ب – ذكر الله تعالى في سورة الشعراء، أن القرآن من عنده. قال تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ (الشعراء، آية 192). فقال بعض المشَكِّكِين: لِمَ لا يجوز أن يكون من تنزيل الشيطان؟ فقال الله تعالى جوابا عن سؤالهم: ﴿**وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ**﴾ (الشعراء، آية 210)، ثم زاد الجواب بيانا فقال: ﴿**هَل أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِين تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيم**﴾ (الشعراء، آية 221، 222).

والمعنى: "أنه إن كانت الدعوة إلى طلب الدنيا وطلب اللذات والشهوات، كان ذلك الداعي أفّاكا آثما، والذي يعينونه عليه هم الشياطين. وأما أنا فأدعو إلى الله وإلى الإعراض عن الدنيا، والإقبال على الآخرة، ولا

1- ينظر: المصدر نفسه، ص 107/8.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص 108/8.

3- المصدر نفسه، ص 113/8، 114.

يكون هذا بإعانة الشياطين بل بإعانة الله تعالى، فاستدل بكون دعوته إلى الله تعالى، وإلى الحق على كونه نبيّا صادقا، لا ساحرا خبيثا"[1].

والخلاصة أن الرازي يرى أن هذه الطريق أفضل وأكمل من طريق المعجزات الذي تعترضه الشبهات، وأنه ينتج على وجه اليقين: أن محمدا ﷺ كان طبيبا حاذقا في علاج أمراض النفوس والأرواح، وأنه كان قادرا على نقل أهل الدنيا من الباطل إلى الحق، ومن الكذب إلى الصدق، ومن الأديان الفاسدة إلى العقائد الصحيحة بقدر الإمكان[2].

المسلك الخامس - إخبار الأنبياء المتقدمين بنبوّته:

ذكر هذا المسلك كثير من العلماء على اختلاف مذاهبهم وتنوع مشاربهم، واعتبروه من الطرق الموصلة لإثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ، منهم: أبو منصور البغدادي في **أصول الدين**، وأبو المعين النسفي في **تبصرة الأدلة**، والسعد التفتازاني في **شرح المقاصد**، وابن تيمية في **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، وعضد الدين الإيجي في **المواقف**، وغيرهم[3].

وحاصل هذا المسلك أنّه إذا أَخبر نبي مقطوع بنبوته، بنبوة نبي آخر يأتي بعده، فإن ذلك برهان قاطع على صدق ذلك النبي، لأن النبي لما ثبتت نبوته، فإنه يستحيل في حقّه الكذب والخطأ، لعِصمته منهما، فوجب تصديقه فيما أخبر به.

وقد أورد العلماء نصوصا كثيرة تبشر بنبوة سيدنا محمد ﷺ، نقلوها من العالِمين بالكتب المقدسة الماضية، منها:

- ما جاء في سفر التثنية: **(جاء الله من طور سينا، وأشرق من ساعير، واستعلن من جبال فاران).**

قال السعد التفتازاني في تعليقه على هذا النص: "يريد الإخبار عن إنزال التوراة على موسى بطور سينا، والإنجيل على عيسى بساعير، فإنه كان يسكن من ساعير بقرية تسمى ناصرة، وأنزل القرآن على محمد بمكة، فإن فاران في طريق مكة"[4].

1- المصدر نفسه، ص 114/8.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص 124/8.

3- ينظر: شرح المقاصد، ص 42/5. أصول الدين، ص 182. تبصرة الأدلة، ص 727/2، 728. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ص 160/5.

4- شرح المقاصد، ص 42/5. ينظر أيضا: تبصرة الأدلة، ص 726/2، 727. الجواب الصحيح، ص 373/3.

– ما جاء في نفس السِّفر؛ أن الله تعالى قال لموسى: (**إني مقيم لهم نبيّا من بين إخوتهم مثلك، وأجري قولي في فِيه، ويقول لهم ما آمرهم به، والرَّجل الذي لا يقبل قول النبي الذي يتكلم باسمي، فأنا أنتقم منه**).

قال السعد التفتازاني: "والمراد ببني إخوة إسرائيل بنو إسماعيل على ما هو المتعارف، فلا يُصرف إلى من بعد موسى من أنبياء بني إسرائيل، ولا إلى عيسى لأنهم لم يكونوا من بني إخوتهم، ولا إلى موسى لكونه صاحب شريعة مستأنفة فيها بيان مصالح الدارين، فتعيَّن أن المراد هو محمد ﷺ"[1].

– ما جاء في الزبور، قال داود: (**اللهم ابعث جاعل السنة حتى يعلم الناس أنه بشر**).

قال أبو المعين النسفي: "هذا إخبار عن المسيح وعن محمد عليهما السلام، يريد ابعث محمدا حتى يعلم الناس أن عيسى بشر، فعلِم داود أن قوما سيدَّعون للمسيح ما ادّعوا"[2].

ولابد من الإشارة إلى أن هناك من لا يجعل هذا المسلك، طريقا معتبرا يفضي إلى العلم بنبوة سيدنا محمد ﷺ، بدعوى أن الله تعالى لم يذكر اسمه ﷺ تصريحا في التوراة والزبور والإنجيل، ولم تَرِد فيها أوصافه مفصّلة، ولا السَّنة التي سيخرج فيها، وأن الكتب المذكورة تشير إلى نبي من بني إسرائيل لا إلى النبي محمد ﷺ![3]

والجواب عن هذا الكلام من وجوه:

الأول: أن نصوص القرآن الكريم قاطعة بأن نبينا محمدا ﷺ مذكور في كتبهم، وأنه مبشَّر به على لسان أنبيائهم، وأن الأنبياء السابقين بينوا لأقوامهم أوصافه، وأنهم كانوا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم. قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأَتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ**﴾ [الصف، آية 6]. وقال في موضع آخر: ﴿**الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَامُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ**﴾ [الأعراف، آية 15].

الثاني: أن الذي يَقطع على أنه مذكور في كتبهم، وأنه مبشر به على لسان المسيح عليه السلام وغيره من الأنبياء، أن نبينا محمدا ادّعى ذلك كما ذُكر في الآيات التي تقدمت، وكان يتلو تلك الآيات بحضرتهم، ويحتج عليهم بها، ولو كان غير صادق في دعواه، ما سكت أحبارهم ورهبانهم، ولردوا على ما يدعيه[4].

1– شرح المقاصد، ص 42/5. ينظر أيضا: تبصرة الأدلة، ص 726/2، 727.

2– تبصرة الأدلة، ص 726/2، 727. ينظر أيضا: شرح المقاصد، ص 43/5

3– ينظر في هذا الصدد ما ذكره الرازي في محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص 211.

4– ينظر: تبصرة الأدلة، ص 727/2، 728.

الثالث: أنه أسلم من أحبارهم وزعمائهم عبد الله بن سلام وكعب الأحبار، فكيف يحصل ذلك وهم عالمون بكذبه فيما يدعي؟ فهذا من أقوى الأدلة على ثبوت البِشارة به في الكتب السابقة[1].

الرابع: أنه لا يُعقل أن يحتج النبي على أهل الكتاب بباطل، ويحيل على ما في أيديهم من الكتب. ويقول: علامة صِدقي أنكم تجدونني مكتوبا في كتبكم، وهو يعلم أنهم لا يجدونه، فذلك لا يفعله مجنون، بله أن يفعله من أجمع أهل الأرض على حكمته وذكائه![2].

الخامس: أن أنبياء بني إسرائيل مثل إشعياء وحزقيل وعيسى عليهم السلام، أخبروا عن بعض الحوادث المستقبلية[3]، ومن المستبعد أن لا يخبر أحد منهم بالحدث العظيم الذي غير العالم؛ وهو مقدم محمد ﷺ، الذي شاع دينه وانتشر في مشارق الأرض ومغاربها[4].

السادس: ليس من الضروري أن يخبر النّبي المتقدِم عن كل التفاصيل المتعلقة بالنبي الذي سيأتي، فيخبر عن قبيلته، وعن السنة التي سيخرج منها، وعن صفاته التفصيلية، بل يكون الإخبار عاما ومجملا عند عموم الناس، وأما خواصهم فقد يعرفونه من طريق سهل بواسطة القرائن والعلامات، وقد يبقى خفيّا عليهم لا يعرفونه حتى يأتي ذلك المدعي بالمعجزات، ويقول بأن النبي المتقدم أخبر عنه، حينئذ يصير جليا عندهم[5].

المسلك السادس - إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ بدلالة نبوة الأنبياء السابقين:

من القواعد الأولية، المقررة عند العقلاء قاطبة، أن من ساوى غيره في الدليل والعِلّة ساواه في المدلول والمعلول. وقد تبين أن موسى وعيسى عليهما السلام ثبتت رسالتهما بالمعجزات القاطعات الناقضة للعادة، التي عاينها من شهدها، وبلغت إلى من لم يشاهدها بالتواتر الذي يوجب الحجّة ويقطع العذر. ثم إن نبينا محمدا ساوى موسى وعيسى وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام، في دعواهم النبوة وفي ظهور المعجزات على وفق دعواه، وفي كل جميع خواص النبوة، فوجب أن يساويهم في صحة نبوته. فمن أقر بنبوّة غيره لزمه أن يقر بنبوته ﷺ[6].

1- ينظر: المصدر نفسه.

2- ينظر: المصدر نفسه.

3- كحادثة بخت نصر، وإسكندر وخلفائه، وحوادث أرض أدوم ونينوى وبابل. ينظر: إظهار الحق، ص 1078.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص 1079.

5- ينظر، المصدر نفسه.

6- ينظر، تبصرة الأدلة، ص 712/2، 713.

المبحث الثاني - المنكرون لنبوة سيدنا محمد ﷺ واعتراضاتهم: عرض ومناقشة

نستهل هذا المبحث؛ بذكر أهم الفِرق والمذاهب التي اشتهرت بإنكارها نبوة سيدنا محمد ﷺ، ثم نمضي في الفقرات الموالية لمناقشة نماذج من اعتراضاتها وشُبهها:

أولا - المنكِرون لنبوة سيدنا محمد ﷺ:

أنكر مشركو العرب نبوة سيدنا محمد ﷺ، وأنكرتها فِرق النصارى واليهود، وكل منهم تمسك بأدلة يؤيد بها قوله، وفي الآتي نبذة عن آراء هؤلاء:

– **العنَّانِيَّة:** هم أصحاب عنان الدّاودي اليهودي، وهم يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد، ويقولون بجواز النَّسخ عقلا وبإحالته شرعا، لأن النَّسخ في الأوامر على زعمهم بَداء، والبَداء لا يجوز على الله تعالى. وقالوا أيضا إن الشريعة لا تكون إلا واحدة، وأنها ابتدأت بموسى عليه السلام وتمّت به، ولذلك أنكروا نبوة سيدنا محمد ﷺ. أما سيدنا عيسى عليه السلام فيصدِّقونه في مواعظه وإرشاداته، ويقولون إنه لم يخالف التوراة، بل أكّدها وقررّها، وأنه من بني إسرائيل. ومنهم من يقول إن عيسى لم يَدَّع أصلا أنه نبي مُرسل ليَنسخ شريعة موسى عليه السلام، بل هو من أولياء الله تعالى المخلِصين العارفين بالتوراة وأحكامها، والإنجيل عندهم ليس كتابا من الله، بل هو كتاب جَمع فيه أربعة من الحواريين أحواله[1].

– **السَّامرية:** قوم كانوا يسكنون جبال بيت المقدس، وقُرى من أعمال مصر. وهم يقولون إن مدينة القدس هي نابلس، ولا يعظمون بيت المقدس، ولهم توراة غير التوراة التي بأيدي سائر اليهود، وهؤلاء يقولون بنبوة موسى وهارون ويوشع، وأنكروا من بعدهم من الأنبياء. وقالوا: إن التوراة ما بَشَّرت إلا بنبي واحد يأتي بعد موسى، يُصدِّق ما بين يديه من التوراة، وقد ظهر في السَّامرة رجل ادعى أنه هو ذلك النبي، وكان ظهوره قبل المسيح بحوالي مائة سنة[2].

1- ينظر: الملل والنحل للشهرستاني، ص 20/2. الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ص 82/1. التمهيد لأبي بكر الباقلاني، ص 160.

2- ينظر: الملل والنحل، ص 24/2. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ص 82/1. التمهيد، ص 160.

– **الشَّمعنيَّة**: هم جمهور اليهود، يسمون أيضا الربّانية، وسمّاهم ابن حزم الأشْعَنية، وهم القائلون بأقوال الأحبار ومذاهبهم. وقد أحالت هذه الفِرقة نَسخ الشرائع عقلا، وادعت أن الشريعة بدأت بموسى وانتهت به، ولذلك لم يعترفوا بالأنبياء الذين جاءوا بعده، ومنهم سيدنا محمد ﷺ(1).

– **العِيسوية**: فرقة من اليهود، تُنسب إلى عيسى بن إسحاق بن يعقوب الأصفهاني. قيل: إن اسمه "عوفيد ألوهيم" أي عابد الله. ابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية، وقد ادعى النبوة، وأنه رسول المسيح المنتظر، وزعم أن الله أرسله ليُخلص بني إسرائيل من الظَّلمة والأمم العاصين. وقد خالف اليهود في كثير من أحكام الشريعة المذكورة في التوراة، فحرَّم في كتابه الذبائح كلها، ونهى عن أكل كل ذي روح على الإطلاق، وأوجب عشر صلوات. وأتباع العِيسوية يرون جواز النَّسخ عقلا ووقوعه شرعا، ويعترفون بنبوة محمد ﷺ، لكنهم يقولون إن شريعته ليست ناسخة لشريعة موسى، وإنما هي خاصة للعرب فقط(2).

– **الصَّابئة**: ذكر البغدادي في كتابه **أصول الدين** أن هؤلاء فِرق كثيرة، منهم صابئة واسط، الذين أنكروا نبوّة سيدنا محمد ﷺ. ومنهم صابئة حرّان الذين ادعوا نبوة قوم من الفلاسفة(3). وجاء في **غاية المرام** أن من هؤلاء الصابئة من يُنكر بعثة الرسل رأسا، مستدلين بأن في العقل غُنية عنهم(4).

– **النصارى**: هم يجوّزون النَّسخ، لكنهم ينكرون نبوة سيدنا محمد ﷺ بدعاوى مختلفة. فمنهم من قال: إنه مبعوث للعرب فقط، لأنهم المحتاجون إلى النبوة، أما غيرهم من اليهود والنصارى فلا. ومنهم من أنكره بالطعن في معجزاته(5).

– **مشركو العرب**: ذكرنا في مقدمة البحث بعض الشُّبه التي تمسك بها هؤلاء لرفض نبوة سيدنا محمد ﷺ. ونضيف إلى ذلك، أنهم قالوا: إن محمدا بشر كغيره من البشر، يأكل ويشرب ويمشي في الأسواق، فلا ميزة له على غيره، فكيف يستقيم أن يكون نبيّا؟! وهذه الشُّبهة عينها هي التي اعترَضت بها الأقوام قبلهم على رسُل الله وأنبياءه كما أخبر بذلك القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿**قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ**

1- ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ص 82/1. التمهيد، ص 160.

2- ينظر: الملل والنحل، ص 20/2، 21. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ص 82/1. التمهيد، ص 161.

3- أصول الدين للبغدادي، ص 158.

4- غاية المرام في شرح بحر الكلام للمقدسي، ص 630.

5- ينظر: شرح المقاصد، ص 46/5. الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي، ص 266.

آبَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم، آية 10]. بَيد أن العامل الحاسم في إنكار المشركين للنبوة؛ هو التقليد الأعمى لآبائهم، والعصبية الجاهلية، والعداوة، والحسد، والعناد[1].

ثانيا – نماذج من اعتراضات منكري نبوة سيدنا محمد ﷺ وردها

تمسك منكرو نبوة مولانا محمد ﷺ باعتراضات متنوعة، ترجع في الغالب إلى التشكيك في وجوده، وإنكار معجزاته، والتمسك بمنع النَّسخ في أحكام الأنبياء السابقين وشرائعهم. وسنخصص الفقرات الآتية لمناقشة نماذج من هذه الاعتراضات:

الاعتراض الأول: إنكار وجود شخصية سيدنا محمد ﷺ

ينكر البعض وجود شخصية النبي محمد ﷺ، ويزعمون أنه أسطورة وخرافة اختلقها بعض كتاب السِّير، أما التاريخ العام فلا يعرف شخصا ولا رسولا بهذا الاسم!

على الرغم من أن هذا الاعتراض واه، إلا أن علماء العقيدة أولوه العناية اللازمة جريا على عادتهم في الاستقصاء والتوسع في الرد على الخصوم والمخالفين. وخلاصة ردِّهم: أن العِلم بوجود سيدنا محمد ﷺ معلوم ضرورة بخبر التواتر الذي يفيد القطع واليقين، ومن أنكر ذلك فقد ركب سبيل العناد وسقطت مكالمته[2]. وهذا الرَّد يُجابَه به الملحد الذي يُنكر النبوات أصلا، أما المتديِّن بشريعة نبي من الأنبياء كاليهودي أو النصراني، فلا يسعه إنكار وجود محمد ﷺ وادعائه الرسالة، كما لا يَسعه إنكار حجيّة التواتر، لأنه لو أنكر ذلك للزمه إنكار وجود نبيه وادعائه الرسالة[3].

الاعتراض الثاني: رد نبوة سيدنا محمد ﷺ بالطعن في معجزاته

ينبني هذا الاعتراض، الذي يتمسك به النصارى وبعض اليهود، على الطعن في معجزات النبي ﷺ إما بإنكار وقوعها جملة، أو بالطعن في وصولها إلينا بالتواتر تمهيدا لردها، فقالوا: إن الذين نُقلت عنهم أعلام نبيِّكم ومعجزاته، كانوا قِلَّة بحيث يجوز على مِثلهم الكذب[4].

والجواب عن هذا الاعتراض من وجهين:

1- ينظر: شرح المقاصد، ص 43/5.

2- ينظر: أبكار الأفكار، ص 87/4.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص 68/4.

4- ينظر: التمهيد، ص 162.

الأول: أن معنى المعجزة أن يأتي مدَّعي النبوة بما يعجز الخَلق عن الإتيان بمثله، ويجعل ذلك دليلا على صدق نبوَّته. وقد جاء نبينا محمد ﷺ بالقرآن وتحدى العرب بأن يأتوا بمثله، فعجزوا عن معارضته مع شغفهم بالفصاحة وحِرصهم على دفع نبوته، حماية لدينهم وأموالهم وسمعتهم. وقد تحدى النبي المشركين أيضا بجملة من الأفعال الخارقة للعادة؛ كتفجير الماء من بين أصابعه، وتكثير الطعام القليل، وغير ذلك من الخوارق التي لا يقدر أحد على إنكارها(1).

الثاني: أن رَدَّ نبوة سيدنا محمد ﷺ؛ يوجب رد نبوة سيدنا موسى وغيره من الأنبياء، لأنها ثبتت من نفس الطريق، وهو ما ظهر على أيديهم من الأعلام والمعجزات(2).

الثالث: أن الطعن في التواتر بتجويز الكذب على نقَلة معجزات نبيّنا ﷺ وأعلامه، تعطيل للأخبار، وهي من المدارك التي تحصل بها العلوم. ثم إن تجويز ذلك عليهم؛ يوجب أن اليهود اليوم كاذبة في نقلها أعلام سيدنا موسى عليه السلام(3).

الاعتراض الثالث: إنكار نبوة سيدنا محمد ﷺ بدعوى أن النَّسخ محال عقلا

تمسك أكثر اليهود بأن الاعتراف بنبوة سيدنا محمد ﷺ يقتضي نَسخ دين من قَبله؛ لأنه جاء بشريعة وأحكام يخالف أكثرها ما جاءت به الأديان السابقة، لكن النَّسخ محال عقلا، لأنه يدل على البَداء والتغير والجهل والتناقض، وهي أمور يتقدس الباري تعالى عنها. وبيان ذلك: أن الآمر بالشيء لا يأمر به إلا لكونه مصلحة أو لأنه يعتقد أنه مصلحة، فإذا نهى عنه بعد أن أمر به، فإن ذلك يدل على أنه انكشف له أن ما أمر به ابتداء هو في الأصل مفسدة لا مصلحة كما تَوهم، وهذا أمر لا يليق بالله عز وجل(4).

وتمسكوا أيضا في إحالة النَّسخ عقلا بحجة أخرى، مبناها على قاعدة التحسين والتقبيح العقليين، قالوا: إنما أمر الله تعالى بالفعل لكونه حَسنا، فلا يُتصور انقلاب الحَسن قبيحا منهيا عنه(5).

والجواب عن هذه الاعتراضات من الوجوه الآتية:

1- ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، ص 266، 267.

2- ينظر: المصدر نفسه.

3- التمهيد، ص 162.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص 187. شرح المقاصد، ص 43/5.

5- ينظر: شرح الإرشاد للمقترح، ص 823/2.

الأول: أن النَّسخ ليس محالا، كما يزعمون، لا في ذاته ولا لجهة غيره. والدليل على أنه ليس محالا في ذاته؛ اختلاف الناس فيه ما بين مثبت ومنكر، والعلوم الضرورية لا مجال للخلاف فيها بين العقلاء. أما الدليل على أنه ليس مستحيلا لجهة غيره، أن وقوعه لا يؤول إلى تغيير أي صفة من صفات الألوهية كالعلم والإرادة وغيرهما، فدل ذلك على أنه ليس مستحيلا[1].

الثاني: أن البَداء يُطلق ويُراد به معان منها: عِلم ما لم يكن عالما به، فمن أحاط بما لم يكن عالما به، يقال له بَدا. وقد يُراد به الظهور بعد الخفاء، أو حدوث رأي جديد لم يكن من قبل، وقد يُعبر به عن من يهم بأمر ثم يندم على ما همّ به. وكل هذه المعاني غير لازمة في النَّسخ وغير لائقة بالباري تعالى، فإن عِلم الله تعالى متعلق بالمعلومات على ما هي عليه، ولا يتجدد له عِلم. فالنَّسخ إذن لا يستلزم البَداء كما يزعُمون[2].

الثالث: رَدُّ هذا الاعتراض يكون زيادة على ما ذُكر؛ بفهم المقصود بالنَّسخ، فهو "عبارة عن ارتفاع الحُكم الثابت المشروع استمراره بعدم لحوق خطاب يرفعه"[3]. فإذا عُلم ذلك؛ فإنه ليس من المحال أن يأمر السيد خادمه بالقيام مطلقا، دون أن يبين له مدة القيام، وهو يعلم؛ أي السيد، أن القيام مقتضى منه إلى وقت بقاء مصلحته في القيام، ويعلم مدة مصلحته ولكن لا يبيّنُها له[4]، "والخادم يظن أنه مأمور بالقيام أبدا، إلا أن يخاطبه السيد بالقعود، فإذا خاطبه بالقعود قعد. ولم يتوهم بالسيد أنه بدا له أو ظهرت له مصلحة كان لا يعرفها والآن قد عرفها، بل يجوز أن يكون قد عرف مدة مصلحة القيام، وعَرَف أن الصلاح في ألاّ يُنبِّه الخادم عليها حتى يستمر على الامتثال، ثم إذا تغيّرت مصلحته، أمره بالقعود"[5].

الرابع: ليس في نَسخ الشرائع ما يدل على التغير ولا على التناقض[6]. لأن المصالح تختلف باختلاف الأعصار والأحوال، وليس يمتنع أن يكون ما هو صالحٌ في وقتٍ فسادا في وقت آخر، وما هو حَسَن في وقت قبيحا في وقت آخر[7]. فالطبيب قد يصف للمريض دواء معينا في وقت ثم يمنعه عنه في وقت آخر. والأكل

1- ينظر: شرح الإرشاد لابن ميمون، ص 571.

2- ينظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة، ص 341. شرح الإرشاد للمقترح، ص 823/2.

3- الاقتصاد في الاعتقاد، ص 264.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص 264.

5- المصدر نفسه.

6- المصدر نفسه.

7- ينظر، المصدر نفسه.

والشرب والعلاج يكون حسنا عند الجوع والعطش وحدوث الأمراض المقتضية للعلاج، بينما يكون ذلك عند الشبع والرّي والصّحة قبيحا[1]. فليس يمتنع إذن أن تكون العبادات نحو الصوم والصلاة والتوجه إلى بيت المقدس وترك العمل في السبت، مصلحة في وقت ومفسدة في غيره، وطاعة في وقت ومعصية في وقت آخر، وإذا كان ذلك كذلك؛ بطل جميع ما يتعلقون به في القول بإحالة النَّسخ وبطلانه[2].

وقد اعترض البعض على هذا الجواب الأخير؛ بأنه لا يجوز أن يقال إن المصالح تتبدل بحسب اختلاف الأوقات والأحوال، لأن هذا إنما يكون مقبولا فيما يَظهر في تبديله فائدة، كما فيما ذُكر من تبديل العلاج بالعلاج، "وههنا ليس كذلك، فإن تحويل العبادة من السبت إلى الجمعة، وتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، لا تُرى فيه فائدة"[3].

والجواب أن يقال؛ لا نُسلِّم بما ذكرتم، فإنه لا يمتنع اختلاف الأحكام لاختلاف المصالح. أما قولهم: إنه لا فائدة من تحويل العبادة من يوم السبت إلى يوم الجمعة، فيقال: "كما لم يُعلم وجه الحكمة بالتفصيل في هذا التحويل، لم يُعلم أيضا عدم الحكمة فيه"[4]، فيسقط الاعتراض.

الخامس: أن التعويل على قاعدة التحسين والتقبيح في القول بإحالة النَّسخ باطل، لبطلان القاعدة وفسادها في نفسها. ثم على فرض؛ أن الله تعالى يأمر بالفعل لحُسنه، فلا يمتنع أن يختلف ذلك باختلاف الأزمان، بحيث قد يكون الشيء في زمن صالحا، وفي زمن آخر غير صالح، ولا يمتنع أيضا أن الله تعالى يعلم "أن التكليف لو دام لم يقع الامتثال، ولم يُفض الأمر فيه إلى الصلاح، فإذا تبدّلت الشرائع وأتى لهم في كل وقت بأمر جديد، كان إقبالهم على الامتثال آكد، وقد يَلحق كثيرا من الناس سآمة فيما تكلفوه إذا دام الأمر به، ولهذا نرى أوائل الأمم أبدا خيرا من أواخرها وأجدّ في العمل، والقيام بوظائف التكليف"[5].

الاعتراض الرابع: النَّسخ جائز عقلا، لكن ثَبت أن موسى عليه السلام صَرَّح بدوام أحكام شريعته

لا يجد أصحاب هذا الاعتراض حَرجا في القول بجواز النَّسخ، خلافا لمن ذكرنا مذهبهم في الفقرة السابقة، لكنهم قالوا: إن موسى نفى نَسخ دينه، ولما ثبت كونه نبيّا بالاتفاق لزم تصديقه في كل ما أَخبر به. وبيان ذلك:

1- ينظر: التمهيد، ص 185.

2- ينظر: المصدر نفسه.

3- الأربعين في أصول الدين، ص 112/2.

4- المصدر نفسه: 114.

5- شرح الإرشاد للمقترح، ص 824/2.

أن اليهود نقلوا بالتواتر عن موسى عليه السلام، أنه قال: (**إن هذه الشريعة مؤبدة عليكم ولازمة لكم، ما دامت السماوات والأرض، ولا نسخ ولا تبديل**)، وأنه قال: (**تمسّكوا بالسبت مادامت السماوات والأرض**)، وأنه قال أيضا: (**إن أطعتموني فيما أمرتكم به ونهيتكم عنه، ثبت ملككم**)، وأنه أمر بتكذيب كل من دعا إلى نَسخ شريعته وتبديلها، فوجب الإقرار بدوام أحكام الشريعة اليهودية، وبعدم صحّة من يدعي النبوة بعده[1].

ويجاب عن هذا الاعتراض بتقرير الأمور الآتية:

الأول: أن القول بتواتر خبر تأبيد شريعة موسى عليه السلام ودوام السبت مجرد دعوى، إذ لو صح ذلك التواتر، "لكان اليهود المعاصرون لرسول الله ﷺ أولى بإظهار ذلك... حين كان يدعوهم إلى الإسلام، وكانوا لا يألون جهدا في رَدِّ (نبوته) ... ولو كان في التوراة نص لا يقبل التأويل، لأظهروه واحتجوا به. وقد كان عبيد الله بن سلام من أحفظهم بالتوراة وأعلمهم بها، فلو كان فيها نص لتأبيد شريعة موسى، لما ترك دينهم، ولا كذَّب نبيّهم في معجزات نبينا عليه السلام"[2].

الثاني: سَلَّمنا جدلا صحة الأخبار التي يروونها، لكن لا نُسَلِّم أن التأبيد الوارد فيها يدل على منع النَّسخ، بل هو عبارة عن طول الزمان، أو لعلّه صرّح بدوام السبت إلى حين ظهور النبي الذي سينسَخ ذلك، وإنما "لم يُنقل ذلك تواترا؛ إما لقِلة الدواعي منهم إلى نقله لما فيه من الحُجّة عليهم لا لهم، وإما لقِلة النَّاقلين في بعض الطبقات المعتبرة كثرتها في التواتر..."[3].

الثالث: أن موسى كان عبراني اللسان، فما ينقلونه عنه من قولهم: إن الشريعة مؤبدة غير منسوخة، وإن العمل بها واجب ما دامت السماوات والأرض، وأمثال ذلك، إنما نقلوه من لغة إلى أخرى، والغلط والتحريف يقع في النقل كثيرا. ومن ادعى أن ذلك تلفظ به سيدنا موسى عليه السلام، فعليه أن يأتي بلفظ موسى بالعبرانية ليُعرض على أهل لغته، ولا شك أنه سيجد بينهما خلافا عظيما[4].

الاعتراض الخامس: محمد ﷺ صادق في دعوى النبوة، لكنه بُعث للعرب دون غيرهم

1- ينظر: التمهيد، ص 176. شرح المقاصد، ص 41/5. الأربعين في أصول الدين، ص 112/2، 113. شرح المواقف، ص 287/2.

2- شرح الإرشاد لابن ميمون، ص 587. ينظر أيضا: شرح المقاصد، ص 44/5، 45. الاقتصاد في الاعتقاد، ص 265، 266. شرح الإرشاد للمقترح، ص 827/2. التحقيق التام في علم الكلام لمحمد الحسيني الظواهري، ص 175، 176.

3- شرح المواقف، ص 288/8. ينظر أيضا: شرح المقاصد، ص 45/5.

4- ينظر: التمهيد، ص 181.

تقرّ العِيسوية من اليهود بصحة رسالة نبينا محمد ﷺ وصدقه في دعواه، بَيد أنها تزعم أنه مبعوث إلى قومه من العرب خاصة، ولم يبعث بنَسخ شريعة موسى عليه السلام(1).

والجواب الإجمالي عن هذا الاعتراض: أن نبينا محمدا ﷺ لو لم يكن رسولا للعالمين، وإنما للعرب خاصة كما يزعمون، "لزم أن يكون قد كذب في دعواه... وذلك محال في حق من ثبتت عِصمته عن الكذب في الرسالة... ولو جاز ذلك عليه مع ظهور المعجزة على يده، لكان ذلك جائزا في حق موسى عليه السلام، وهو محال"(2).

وأيضا لما ثبت عند هؤلاء صدق نبينا محمد ﷺ بالمعجزات والآيات الواضحات، واعترفوا بكونه رسولا من رب العالمين، وجب عليهم تصديقه في كل ما أَخبر به من الكتاب العزيز؛ كقوله تعالى:﴿**قُلْ يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا**﴾ (الأعراف، آية 158). وقوله: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾ (سبأ، آية 28). وقوله في وصف ما أنزل إليه: ﴿**هَـذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ [آل عمران:138]. إلى آخر ذلك من الآيات.

خاتمة:

تناولنا في هذا البحث أهم الطرق التي اعتمد عليها علماؤنا في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ، وعرضنا أجوبتهم عن أبرز اعتراضات منكرِيها، وفي الآتي أهم الخلاصات والنتائج التي انتهينا إليها:

- إن من أهم الأدلة الدالة على صدق نبوة مولانا محمد ﷺ ما ظهر على يده من المعجزات الواضحات، كمعجزة القرآن الكريم، وشق صدره الشريف، ونبع الماء من بين يديه الكريمتين... وقد ذهب بعض المتكلمين، إلى أن هذا هو الدليل الأوحد الذي عليه الاعتماد في إثبات النبوة، وخالفهم علماء آخرون؛ حيث نصّوا على تعدد المسالك الموصلة لنبوة الأنبياء.

- إن من الطُّرق التي يُعرف بها صِدق سيدنا محمد ﷺ وصحة نبوته؛ النظر في أحواله وأوصافه وأخلاقه وسيرته قبل النبوة وبعدها، فإن تلك الأمور تدل في مجموعها على كونه رسولا من عند الله تعالى، وقد عدّ بعض العلماء هذا الدليل أقوى من دليل المعجزة!

1- ينظر: شرح المواقف، ص 285/8، 286. أبكار الأفكار، ص 141/4. التمهيد، ص 199. الاقتصاد في الاعتقاد، ص 261.

2- أبكار الأفكار، ص 141/4، 142.

- انتقد الفخر الرازي المسالك التي اعتمد عليها البعض لإثبات النبوة، لأنها في نظره لا تُنتج إلا الظن، وتَرد عليها الشكوك والاعتراضات من كل وجه، لأجل ذلك اعتمد مسلكا آخر يراه قويّا ومنتِجا للعِلم اليقيني، سماه: "قدرة النبي على تكميل النّاقصين".

- اعتمد علماء العقيدة في إثبات نبوة سيدنا محمد ﷺ أيضا على إخبار الأنبياء السابقين بنبوته، لأن أولئك الأنبياء معصومون من الخطأ والكذب على الله تعالى، وإذا ثبتت عصمتهم وجب تصديقهم فيما أَخبروا به.

- انتهى البحث إلى أن اعتراضات منكري نبوة سيدنا محمد ﷺ، تدور في الغالب على التشكيك في وجوده، والطعن في معجزاته، وإنكار نَسخ شريعته للشرائع السابقة، وادعاء اختصاص شريعته بقومه دون غيرهم من الأقوام. والرد على هذه الاعتراضات يكون، كما بينا في ثنايا البحث، بالتمسك بحُجّية التواتر، ونفي استلزام النَّسخ للبَداء والتناقض، وإثبات أن الشريعة الإسلامية جاءت للناس كافة.

المصادر والمراجع:

1. **أبكار الأفكار في أصول الدين** لسيف الدين الآمدي، تحقيق أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية: 1424 هـ - 2004 م.

2. **الأربعين في أصول الدين** لفخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق وتعليق أحمد حجازي السّقا، مكتبة الكليات الأزهرية، مطبعة دار التضامن، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

3. **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد** لإمام الحرمين الجويني، حققه وعلق عليه محمد يوسف موسى وعلي بن عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369 هـ - 1950 م.

4. **أصول الدين** لأبي منصور البغدادي، مطبعة الدولة، استانبول، الطبعة الأولى: 1346 هـ.

5. **إظهار الحق** لرحمت الله بن خليل الهندي، دراسة وتحقيق وتعليق محمد أحمد ملكاوي، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الإدارة العامة للطبع والترجمة، الرياض، 1410 هـ - 1989 م.

6. **الأعلام للزركلي**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، مايو 2002 م.

7. **الاقتصاد في الاعتقاد** لأبي حامد الغزالي، عُني به أنس محمد عدنان الشرقاوي، دار المنهاج، جدة، 1429 هـ - 2008 م.

8. **الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد ما قَصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم** لابن الخياط المعتزلي، مع مقدمة وتحقيق وتعليق نِيبَرْج، مكتبة الدار العربية للكتاب، بيروت، الطبعة الثانية: 1413 هـ - 1993 م.

9. **البداية والنهاية** لابن كثير، حققه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: 1408 هـ – 1988 م.

10. **تاريخ الإلحاد في الإسلام** لعبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية: أبريل 1980 م.

11. **تبصرة الأدلة في أصول الدين** لأبي المعين النسفي، تحقيق وتعليق محمد الأنور حامد عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى: 2011 م.

12. **التحقيق التام في علم الكلام** لمحمد الحسيني الظواهري، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى: 1357 هـ – 1939 م.

13. **التسهيل لعلوم التنزيل** لابن جزي الكلبي الغرناطي، حققه عبد الله الخالدي، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى: 1416 هـ.

14. **التمهيد** لأبي بكر الباقلاني، عني بتصحيحه ونشره رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، 1957 م.

15. **جامع البيان في تأويل القرآن** لأبي جعفر الطبري، حققه أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1420 هـ – 2000 م.

16. **الجامع لأحكام القرآن** لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية: 1384 هـ - 1964 م.

17. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** لمحمد بن إسماعيل البخاري، حققه زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1412 هـ.

18. **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح** لتقي الدين بن تيمية، تحقيق علي بن حسن وآخرين، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية: 1419 هـ - 1999 م.

19. **سنن ابن ماجه** (أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني)، حققه شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى: 1430 هـ - 2009 م.

20. **سنن أبي عيسى الترمذي**، تحقيق وتعليق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية: 1395 هـ - 1975 م.

21. **شبه المستشرقين حول النبوة والدعوة: عرض ونقد** لمحمد زين العابدين محمد الطشو، رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، القاهرة، تحت إشراف الدكتور عمارة نجيب، 1413 هـ.

22. **شرح الإرشاد** لأبي بكر بن ميمون، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة دار التضامن، مصر، الطبعة الأولى: 1407 هـ - 1987 م.

23. **شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد** لمظفر بن عبد الله المصري (المقترح)، دراسة وتحقيق نزيهة امعاريج، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، الرابطة المحمدية للعلماء، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى: 1435 هـ - 2014 م.

24.

- **شرح العقيدة الأصفهانية** لابن تيمية، حققه محمد بن رياض وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى: 1425 هـ.

25. **شرح المقاصد** لسعد الدين التفتازاني، تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة: 1419 هـ - 1998 م.

26. **شرح المواقف** لعضد الدين الإيجي للسيد الشريف الجرجاني، ومعه حاشية السالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

27. **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة** لابن قيم الجوزية، حققه علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1408 هـ.

28. **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** لابن أبي أصيبعة، حققه نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.

29. **غاية المرام في شرح بحر الكلام** لحسن بن أبي بكر المقدسي، دراسة وتحقيق عبد الله محمد عبد الله إسماعيل ومحمد السيد أحمد شحاتة، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى: 1432 هـ - 2012 م.

30. **الفصل في الملل والأهواء والنحل** لابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.

31. **في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيقه** لإبراهيم مدكور، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1367 هـ - 1947 م.

32. **الكشاف عن حقائق غوامض التنّزيل للزمخشري**، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: 1407 هـ.

33. **مجموعة رسائل الإمام الغزالي**، راجعها وحققها إبراهيم أمين محمد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، بدون تاريخ.

34. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، حققه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1421 هـ - 2001 م.

35. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ** لمسلم بن الحجاج النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، بدون تاريخ.

36. **المطالب العالية من العلم الإلهي** لفخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1407 هـ - 1987 م.

37. **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** لأبي الحسن الأشعري، عني بتصحيحه هلموت ريتر، دار فرانز شتاينز، فيسبادن، ألمانيا، الطبعة الثالثة: 1400 هـ – 1980 م.>

38. **الملل والنحل** لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي، بدون تاريخ.

39. **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك** لابن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1412 هـ - 1992 م.

40. **منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال على النبوة والرد على المخالفين** لأحمد بن محمد بن حاسن القرشي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم العقيدة، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، تحت إشراف عيسى بن عبد الله السعدي، نوقشت بتاريخ 142/4/13.

41. **النبوات** لابن تيمية، حققه عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1420 هـ – 2000 م.

42. **نهاية الأقدام في علم الكلام** لعبد الكريم الشهرستاني، حرره وصححه ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى: 1430 هـ – 2009 م.